دراسة تـحليلية نقدية لمُعوّقات التعليم والتنمية في ظـل التـحديات الراهنة

الدكتـــور: غـــول لخضر
قسم علم الاجتماع
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّـــص:

يمثل هذا المقال دراسة تحليلية نقدية لواقع التعليم والتنمية في البلدان النامية عامة والعربية بصفة خاصة، والدور الذي يلعبه التعليم في خدمة التنمية في ظل التحديات المعاصرة ومنها العولمة. هذه الأخيرة التي أدت إلى ظهور العديد من المشكلات التي أصبحت تعرقل مسيرة التعليم والتنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، مما يجعلها أمام تحديات كبرى تقتضي اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها. وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين هما: ما هي التحديات التي تعيق مسيرة التعليم والتنمية في عصر العولمة؟ وما هي آليات وأساليب إعادة تاهيل النظم التعليمية بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية؟

الكلمـــات المفتاحيـــة: التعليم- التنمية - التحديات المعاصرة - العولمة - التحديات الكبرى- الآليات والأساليب- متطلبات التنمية- إعادة تاهيل.

Résumé :

Cet article représente une étude analytique et critique de la réalité de l'enseignement et du développement dans les pays en voie de développement en général ; et plus particulièrement dans les pays Arabes. Cela correspond à déterminer le rôle que joue l'enseignement dans la réalisation des objectifs du développement durant l'ère de la prédominance de la mondialisation. Celle-ci a, en effet, généré de multiples problèmes qui freinent le processus de l'enseignement et du développement dans les pays du tiers monde; ces derniers se voient ; de fait obliger de faire face à d'énormes défis qui suscitent de nouvelles mesures inéluctables. Le problème sera étudié à travers les réponses aux deux questions suivantes :

Quels sont les défis qui contrarient le processus de l'enseignement et du développement à l'ère de la mondialisation. Quels sont les mécanismes et les procédés à mettre en œuvre pour réhabiliter les modes d'enseignement qui serviront les objectifs et les exigences du développement ?

Les mots clés: Éducation - développement - défis contemporains - mondialisation - grands défis - exigences en matière de développement - les mécanismes et les procédés - réhabiliter -

Abstract :

This article represents analytical and critical study of the education and development reality in developing countries in general and the Arab countries in particular. this corresponds to the role that education plays in the service of development objectives during the era of the great challenges and predominance of globalization. This has in fact generated many problems that hinder the process of education and development in the above mentioned countries. they are seen in fact forced to face enormous challenges that generate new inevitable measures. The problem will be studied through the answers to the following two questions:

What are the challenges that frustrate the process of education and development in the era of globalization? What are the mechanisms and processes of rehabilitation of educational systems to serve the objectives and requirements of development ?

keywords: education- development- contemporary challenges - globalization - big challenges - development requirements - great challenges - mechanisms and processes - requirements of development -

المقدمـــة:

إن إشكالية التطبيقات المنهجية في العلـــوم الاجتماعيـــة والإنســـانية أصبحت من الإشـــكاليات الهامـــة فـــي البحـــوث والدراســـات الإنســـانية والاجتماعية نظرا لتعقيد هذه الظواهر وتشابكها، ونظـــرا لتبـــاين أبعادهـــا وأهدافها وارتباطها بالمتغيرات الحاصلة سواء على المســـتوى المحلـــي أو الإقليمي أو الدولي، خاصة بعد ظهور وانتشار ثقافة العولمة وما رافقها مـــن تحوّلات سريعة وعميقة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن ثم بروز العديد من المشكلات التي تجعلنا أمام تحديات كبرى تقتضـــي وضـــع

آليات منهجية وأساليب علمية لمعالجتها سواء تعلق الأمـر برسـم سياسـة لمخططات وبرامج إنمائية أو وضـع اسـتراتيجيات بحثيـة تتناسـب مـع الاستخدامات الميدانية لتلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، مثل ما هو جاري في البلدان الصناعية المتقدمة. من هنا تظهر أهميـة تطبيـق المداخل المنهجية على القضايا الاجتماعية المعاصرة وعلى رأسها دراسـة بعض جوانب أزمـة التعليم والتنمية في مجتمعاتنا العربيـة فـي عصـر العولمة، هذا العصر الموسوم بالكثير من عناصـر الصـراع والتحـديات والرهانات التي ما فتئت تؤرق هذه البلدان.

وفي خضم هذه الأزمة إن لم نقل الأزمات نحاول البحث عـن البـدائل والآليات المتاحة لإعادة النظر في سياستنا التعليمية ومخططاتنـا التنمويـة باعتبارهما أحد الاستراتيجيات التي يعتمد عليهـا فـي إصـلاح المجتمـع وتطويره انطلاقا من رؤية نقدية مستقبلية ومشروع حضاري متميز بحثا عن المكانة والدور المتميزين في عالم سريع التغير وبالغ التعقيد والتشابك مـن حيث معاييره وأنساقه، ومن حيث قيمه ونظمـه الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية والثقافية.

الإشكاليـــة:

إن المجتمعات المتخلفة مطالبة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بالتصدي إلى الكثير من الصعوبات والتحديات إن هي أرادت أن تحقق نموا وتطورا اجتماعيا واقتصاديا، بل وحضاريا يمكّنها من مواجهة التحديات التي تواجهها وعلى رأسها تحديات العولمة. إن مثل هذه التحديات والرهانات تقتضي اكتساب عوامل النجاح في ظل صراع حضاري تفرضه معطيات هذا العصر. وإذا كانت العوامل المادية طبيعية كانت أو مالية تساهم في تحقيق

مثل هذه الأهداف والتطلعات، فإن العوامل البشرية هي الأخرى لا تقل أهمية إن لم نقل هي الأهم في تقدّم الأمم وازدهارها، وذلك لأن تنمية أي مجتمع اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا يتوقف إلى حدّ كبير على تنمية موارده البشرية، وقد ازداد الاهتمام بهذا المجال (المجال البشري) لا سيما منه قطاع التربية والتعليم باعتباره ميدانا له القدرة على تكوين وتأهيل الأفراد لخدمة مجتمعهم وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتزويد أفراده بالمهارات الكافية والقدرات اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة. وفي هذا السياق يذهب الكثير من دارسي علم اجتماع التنمية إلى اعتبار التعليم استثمارا طويل المدى يتحكم في اقتصاديات الدول وفي مشاريعها التنموية إذا ما تم توجيهه توجيها حسنا. وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذا المقال والمتمثلة فـــي: **مـــا هي جملة التحديات المطروحة أمام مستقبل التعليم والتنمية في عصر العولمة ؟ وما هي آليات وأساليب إعادة تأهيل النظم التعليمية بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية؟ أو مـــا هي الشـــــروط المنهجية الضرورية لبناء سياسة تعليمية وتنموية كفيلة بمواجهة التحديات الراهنة؟**

أهمية البحث وأهدافه:

أ – أهمية البحث: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال مساهمتها في إبراز العلاقة بين التعليم والتنمية، ومدى مساهمة التعليم في تكوين وإعداد الشباب المتعلم لتنفيذ مخططات ومشاريع التنمية بعد التحاقهم بسوق العمل، باعتبار التخطيط للتعليم عاملا هاما في نجاح مشاريع التنمية هذا من جهة. ومن جهة أخرى محاولة الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تحول دون التعليم لهذه الأهداف... لهذا **فإن أهمية هذه الدراسة** تكمن في محاولة الوقوف على معوّقات التعليم والتنمية في ظل هيمنة ثقافة العولمة .

ومن حيث **ارتباط الدراسة بالتنمية**، فهذا يجعلها مرتبطة بالمنظومات التربوية العربية وتطلعاتها المستقبلية، ومدى نجاح الخطط التعليمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة باعتبارهما عاملان يساهمان في تقدم المجتمعات وازدهارها. لهذا فإن أهمية هذا البحث ترجع إلى كونه:

1- يعالــج دور مخرجات التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يمثل مرحلة هامة في إعداد الأطر التي يطلبها عالم الشغل. وهو دور هام بالنسبة للدول العربية التي تحاول الخروج من دائرة التخلف، متخذة من خطط التنمية الوسيلة والأسلوب، معتمدة على أكثر القوى تأثيرا في إنجــاح تلك الخطط وهي القوى البشرية التي يعتبر التعليم الأداة الوحيدة لإعدادها إعدادا كافيا لتحقيق تطلعات المجتمع المستقبلية.

2- يبحث في كيفية إعادة النظر في السياسات التعليمية القائمة، وذلك بهدف وضع سياسة تربوية وتعليمية جديدة يمكن أن تلبي احتياجات التنمية الشاملة في التحولات السريعة والعميقة التي تعرفها الدول اليوم.

3- يمثل واحدة من الدراسات القليلة التي وجهت أهميتها إلى البحث في التعليم لكونه يزود سوق العمل باليد العاملة المؤهلة التي تساهم في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة.

ب- أهــداف البحث: فالهدف من هذه الدراسة هو التعرّف على بنية هذا التعليم و مبادئه وأهدافه مع توجيه الاهتمام إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهه وكيفية وضع إستراتيجية تربوية وتعليمية لإصلاحه وتطويره بما يتلاءم واحتياجات التنمية. جاءت هذه الدراسة لتكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية وسياسة التعليم في الجزائر، وإذا كان ذلك يمثل

هدفا عاما فإنه ينطوي على مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- التعرف على واقع التعليم في البلدان النامية ودوره في التنمية.

2- إبراز العلاقة الجدلية القائمة بين التعليم والتنمية.

4- المساهمة في تقديم عمل أكاديمي وعلمي متخصص لمعالجة واحدة من أهم المشكلات المعاصرة

العلاقـــة بين التعليم والتنمية في السياسات الوطنية والدولية:

رغم التطور الكبير الذي أحرزه العالم والمجتمع الدولي فـــي وضـــع إطار مفاهيمي للتعليم والتنمية باعتبارهما حق من حقوق الإنســـان، إلاّ أنـــه وللأسف الشديد لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية والدولية، واستمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربيـــة فـــي إتباع سياسات تعليمية وتنموية هشة لم ترقى إلى مستوى طمـــوح الشـــعوب العربية وتطلعاتها المستقبلية، لاسيما ونحن نعيش عصر الانفجار المعرفـــي والتطور العلمي والتكنولوجي، عصـــر مـــا يســـمى تكنولوجيـــا الاتصـــال والمعلوماتية.

إذ لم يعد هناك مفر من استيعاب هذه الحقائق، وهو أن التعليم والتنميـــة يدعمان بعضهما بعضا ويساهمان في خدمة المجتمـــع ويحققـــان متطلباتـــه الأساسية في الحياة. لكن رغم الانجازات التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال إلاّ أن التعليم فيها مازال متخلفا بصفة عامة وفي جميع البلدان العربية بالمقارنة مع دول العالم المتقدم. ومن مظاهر هذا التخلف الزيادة في نســـبة البطالة وانتشار مظاهر الفقر والبؤس والحرمان، " وتفشي الأمية التي بلغت

نسبتها في الوطن العربي في منتصف التسعينات حوالي 45%. وهذا يعني أن الدول العربية ستدخل القرن الحادي والعشرين وهي مثقلة بنحو 70 مليون أمي، إضافة إلى تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية، إذ بلغت عام 1995 أدنى مما كانت عليه في عام 1985 بعكس معظم بلدان العالم. والأخطر من ذلك تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم كما يتضح ذلك من ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والإعادة وما تسببه هذه المظاهر من انعكاسات خطيرة سواء على مستوى مؤسسات التربية والتعليم في حدّ ذاتها أو على مستوى مؤسسات المجتمع الأخرى. وهذا بدوره سيؤدي إلى خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ومن ثم ينعكس على إنتاجية العمالة وعلى العائد الاقتصادي والاجتماعي"[1].

فالأزمة الحقيقية التي تعيشها البلدان العربية اليوم تعود أساسا إلى عدم تمكن هذه الدول من التحرر والتخلص من التبعية والهيمنة المفروضان عليها، وكذلك عدم التمكن من ربط علاقة جدلية بين التعليم والتنمية على مستويات التخطيط والتنسيق والدراسات النظرية والتطبيقية الجادة، بالإضافة إلى عدم تمكَنها من مواجهة حدَة هذه المشاكل وتعددها. إذ أصبحت إشكالية التنمية والتخلف في رأي الكثير من المفكرين لا تقتصر فقط على علماء الاجتماع والباحثين المهتمين بهذا الميدان، بل أصبحت إشكالية الساعة، وإشكالية العصر، بل إشكالية كل الناس. لهذا فالتعليم أصبح هو الآخر الميدان الذي بإمكانه أن يحقق الحرية ويخلص الإنسان من مظاهر التبعية والتخلف. " فالتنمية كغيرها من الظواهر ينبغي أن تتوفر فيها شروط ذاتية

وموضوعية وتحوّلات كمية وكيفية نجدها تقع في بلدان العالم الثالث تحت تأثير عوامل ومعوّقات كثيرة داخلية وأخرى خارجية " [2].

إن العهد العولمي الجديد قد وضع فلسفة عامة وسياسة عالمية تحمل جملة من التحدَيات، في إطار منظومات معقدة ومتداخلة تنحصر في جملة من الشروط الضاغطة على دول العالم الثالث بدعوى إعادة تأهيل وتحديث نظمها التربوية والتعليمية. وعليه فإن إصلاح التعليم وإعادة تأهيله يتطلب ما يلي:[3]

1- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واقتصادية واضحة الأهداف والمعالم تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية سواء بالإصلاح أو التجديد أو التطوير.

2- أهمية الدراسة النقدية لمضامين ومناهج التربية والتعليم وفق مرجعية فكرية واضحة، وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر نجاعة مما هي عليه الآن. وإقامة توازن عقلاني بين الكم والكيف، وبين التكوين النظري والتطبيقي، وكذلك بين أهداف التعليم والتكوين وبين الإعداد التربوي القيمي للمواطن. ونظرا لأهمية وخطورة هذا المطلب بالذات لارتباطه بلب العملية التربوية وعمقها، فإنه **يتطلب إضافة إلى توفر المرجعية الفكرية والمنهجية الموجهة، ضرورة توفر الإمكانيات المادية والبشرية من كفاءات وتمويل وبرمجة** ... الخ، شريطة أن يتم كل هذا دون أية تبعية لجهات أو مراكز قرار مهيمنة على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما هو جاري في الكثير من مجتمعاتنا العربية، ومن هنا كان ضعف العملية التعليمية وقصورها، بل وفشلها الذريع في الكثير من الأحيان.

3- إبراز العديد من الدراسات التي اهتمت بقضايا التعليم والتكوين وعلاقتها بالتنمية وطنيا وعالميا: فالمؤسسات التعليمية أصبحت تعـيش فـي شـروط متأزمة، الأمر الذي يجعل إصلاحها أمرا بالغ الصعوبة والتعقيـد، وعليـه فالمطلوب في هذا الإصلاح اتخاذ إجراءات وتدابير صارمة أهمها:

أ- ترشيد وتحديث مختلف الآليات والأساليب الخاصة بترقيـة وتطـوير الموارد المادية والبشرية.

ب- إعادة النظر في أساليب إدارة العلاقـات والتفـاعلات والممارسـات التربوية والبيداغوجية.

ج- إعادة تأهيل المدرسة بحسن استخدام واستثمار التقنيات الحديثـة فـي مجال التربية والتعليم.

4- دعم المزيد من انفتاح المؤسسات التعليمية علـى المحـيط الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي، وذلك عبر جملة من آليات التفاعل لعلَ من أبرزها:

أ- العمل على تجديد ومراجعة مناهج ومضامين التكوين بمـا يسـتجيب ومتطلبات العصر، خاصة ونحن في زمن العولمة وإكراهاتهـا وتحـدياتها. فالمجتمع بحاجة إلى مدرسة تلبي مطالب السوق الاقتصـادية والاجتماعيـة ومن ثم خدمة أهداف التنمية الشاملة.

ب- إعادة تأهيل النظام الاقتصادي والاجتماعي فـي مقوَماتـه وآلياتـه استجابة للتحولات الراهنة.

ج- العمل على تحويل المؤسسات التعليمية والتكوينية بفضل إجـراءات الإصلاح والتطوير إلى قطب إشعاعي جذاب ومحـور مركـزي للإنمـاء السوسيو- اقتصادي والسوسيو- تربوي،" لأن التفسـير العلمـي للظـواهر

الاجتماعية يتطلب تحديد الارتباطات المختلفة بين جملة المتغيرات والعلاقات إلى تشكل الظاهرة، فهو يسعى للوصول إلى القانون أو جملة القوانين الموضوعية القائمة بين متغيرات الظاهرة قيد البحث والدراسة"[4].

ففيما يخص علم الاجتماع مثلا لقد أدت خصوصية الظاهرة الاجتماعية وتعقد سيرورة تطوراتها بالباحثين إلى مواجهة عدة صعوبات عند التعامل مع بعض المفاهيم والقضايا كالتنمية، والتخلف، والتكوين، والتأهيل، بالإضافة إلى مشكلات خاصة أخرى تكشف عن صعوبة التحليل والتفسير في هذا الميدان. وتأسيسا على ذلك يمكن اعتبار عملية التحليل والتفسير من بين التحديات الكبرى التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية منها:[5]

أ – ترقية الموارد البشرية كضرورة لبناء المجتمع: رغم الأهمية الكبرى التي تُوليها المجتمعات للتنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة مقاسة بحجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلاّ أن هناك متغيرات فرضت نفسها على أدبيات التنمية، انطلقت من مركزية العنصر البشري، فمعدل نجاح أي خطة تنموية لم تعد تقاس بكم الزيادة في متوسط الدخل الفردي فحسب، بل أصبح المقياس يتسع للخدمات الاجتماعية مثل والصحة والغذاء والسكن وفرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى **نوعية التعليم وإمكانياته وأساليبه في تحرير الطاقات الإبداعية لدى الشباب، وتفجير الفكر الناقد لديهم وتمكينهم من التعامل مع معطيات الواقع بمنهجية عملية لاستيعاب ما لدى الآخر من علوم وتكنولوجيا متطورة والتعامل معها بشكل إيجابي وفعّال...**

لعل هذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تصدر تقريرا سنويا عن التنميـة البشرية في العالم، منذ سنة 1990 ينطلق من مفهوم للتنمية يتجاوز التصـور الضيق لها، ليضم أبعادا أخرى تتصل بحقوق الإنسان والحريـات الفرديـة والجماعية ومختلف الخدمات التعليمية والصحة والبيئة. وهذا التقرير الأمم لا يوحد توحيدا مطلقا بين التقدم الاقتصادي والتقدم البشري فـي كـل دول العالم، فهناك الكثير من الحالات التي يحدث فيها انفصام بين هذين المتغيرين وأبرز مثال على ذلك: إن كندا وطبقا لمؤشرات تقرير الأمـم المتحـدة قـد احتلت المركز الأول في التنمية البشرية في العالم، رغم أنها تحتل المرتبـة السابعة عالميا من حيث معدل الدخل الفردي، وهذا يعني أنها تتفـوق علـى الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية البشرية رغم تفوق هذه الأخيرة فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردي بكثير(6).

ب – التربيـة والتعليم وغـرس قيم التنميـة: لقد أظهر لنـا التـاريخ المعاصر أن المجتمعات العربية تتوفر على ثروات طائلة مادية وبشرية تكفي لتحقيق تنمية شاملة، كما تتوفر علـى إمكانيـات اسـتيراد وشـراء العلـم والتكنولوجيا، ومع ذلك ظلت في حركة التاريخ مجتمعات متخلفة، **ذلـك لأن نسق القيم الأخلاقية والاجتماعية لا يستورد ولا يشترى وإنما هـو نتـاج محلَي للشروط الموضوعية القائمة. وإذا ما كانت هذه الشـروط السـابقة مستوردة، نشأ نسق قيمي متفسخ وغريب يحدث انفصاما في جسم المجتمع وشخصيات أفراده.** من هنا كان من الضروري بالإضافة إلى ضرورة توافر الشروط الموضوعية للتنمية، أن يكون الالتحام والانسجام قويا بينها وبـين

النسق القيمي، ذلك هو أفضل سبيل لتكوين مواطن صالح له القدرة والكفاءة على التغيير وتحقيق متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن حركة التطور هذه لا تسير بطريقة عفوية آلية، بل هي حركة مقصودة وهادفة لها طرقها وميكانيزماتها. وإذا ما قلنا بضرورة الوعي، فقد قلنا بالتالي بضرورة التربية والتعليم لما يمكن أن تقوما به لغرس وتنمية القيم اللازمة للتنمية [7]. فالتربية حسب رأي **محمد لبيب النجيجي** هي" عملية تنمية وإعداد الأفراد في مجتمع معين، وفي زمان ومكان معينين حتى يتمكنوا من اكتساب المهارات والقيم، وأنماط السلوك المختلفة التي تمكنهم من التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشئون فيها "[8]

ج ــ التعليم والتنمية المستدامة: ونحن في عصر الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات والمعلوماتية، فإن المعارف ما فتئت تتجدد وتتطور بسرعة فائقة، مما يجعل من الضروري غرس الإيمان لدى الإنسان بقيم العلم والمعرفة، وقيمة المجتمع العلمي في التفكير والتعامل مع متطلبات الواقع. وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح حديث في أدبيات علم الاقتصاد وعلم اجتماع التنمية ليحقق عدة أهداف أهمها:[9]

1- التنمية المستمرة لقدرات الإنسان على التعامل مع التقنيات الجديدة واستيعابها وتوطينها تمهيدا لتطويعها وتطويرها من خلال الإبداع والابتكار.

2- تزويد الإنسان بالقدرة على الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة، حتى يصبح لديه القدرة على متابعة أحدث المعلومات والمستجدات العلمية والمعرفية والاستفادة منها في حياته.

3- تنمية مهارات الفرد فيما يتصل بمواجهة ما يعترضه من مشـكلات، وإدارة الأزمات بأسلوب منهجي وعلمي مبني علـى معلومـات صـحيحة ومعرفة بالبدائل المتاحة، والقدرة على التشخيص السليم لأسـباب المشـكلة وأساليب مواجهتها. وعليه فإن تحسين مستوى حياة الإنسان بشكل مسـتمر يتطلب تحسين مستوى التعليم والصحة والحد من انتشـار مظـاهر الأميـة والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية.

وهذا لن يتحقق من خلال الجمود المعرفي والتحجر الفكري، وإنما يتطلـب التعليم من خلال امتلاك أبناء المجتمع القدرة على التعامـل المسـتمر مـع مصادر العلم والمعرفة بوعي والتسلح بأساليب منهجية علمية في التفكيـر والتحليل والتشخيص، وهذا هو السبيل الوحيد للعبور إلى الألفية الثالثة، بـل وللحفاظ على البقاء في ظل عالم يسوده التنافس الفكري والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والتعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والتنوع الثقافي.

د ــ التنميـة الثقافيـة وتنوع المجتمعات البشرية:

في خضم هذا التنوع الثقافي، يجب الاهتمام بالقيم والسـلوك ونمـاذج التفكير بوصفها أهم أبعاد التنمية الثقافية وارتباط هـذه الأخيـرة بالتنميـة الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الأمم المتحدة قد أكدت على أهمية هـذا البعد (البعد الثقافي) في التنمية، وحددت الفترة من 1988 إلى 1997 ليكون العقد العالمي للتنمية الثقافية، فقد طرحت خلاله عدة تساؤلات منها:

- هل العوامل ثقافيـة تؤثـر في مخططـات وبرامـج التنمية؟

- ما هي الأنمـاط الثقافية التي دفعت بحركة التنمية إلى الأمام في بعـض الدول الآسيوية مثل اليابان والصيـن وتايـوان وماليـزيا؟

- ما هي الأنماط الثقافية التي أدت إلى إعاقة حركة التنمية في الدول النامية ؟

- وهل التنوع الثقافي والاجتماعي يدعم التنمية أم يعيقها ؟

جاء في تقرير لجنة التنمية الثقافية في الأمم المتحدة الذي بدأ سنة 1993 وانتهى في 1996 تحت عنوان **(التنوع البشري الخلاق)** وتم مناقشته في مؤتمر منظمة اليونسكو في أفريل 1998، تضمن هذا التقرير جملة من المبادئ التي تفيد في دراسة المعوّقات والمدعمات الثقافية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في العالم العربي والإسلامي منها:[10]

1 – إن التنمية الحقيقية لا تعني مجرد الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ولكنها تعني أيضا اختيار أسلوب الحياة. فالتنمية الاقتصادية إذا انفصلت عن سياقها الإنساني والثقافي تصبح كائنا بلا روح.

2 – ليست الحكومات هي التي تحدّد ثقافة الشعوب، وإنما تستطيع أن توجهها نحو الأفضل أو العكس، ومن ثم التأثير على مسيرة التنمية.

3 – إن الحرية الثقافية هي في جوهرها حرية جماعية وليست حرية فردية، فهي تعد حق جماعة من الناس أن تتخذ ما تراه من أساليب مناسبة للحياة. فالحرية الثقافية تعتبر الضامن الرئيسي لكل الحريات.

4 – يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية ديناميكية، وربطها بالتنمية وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعددة الثقافات، لأن التنوع هو مصدر وأساس الإبداع.

5 – ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية، كأسلوب وفلسفة حياة. فالمشكلات الكبرى في العالم كالفقر والجهل وما ينتج عنهما من فقر وبطالة وأمراض،

هي أثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهيـة والحقـد وغيرها من المعوّقات.

6 – ضرورة وجود تفاعل ثقافي سواء داخـل المجتمـع الواحـد أو بـين المجتمعات المختلفة، وأهمية قبول الآخر والدخول معه في حوار يعود بالنفع على الجميع، وهي دعوة للتعاون والتعايش السلمي.

إن مثل هذه الأفكار المطروحة في تقرير الأمم المتحدة حـول التنـوع الثقافي ودوره في التنمية، يحتاج إلى دراسة تحليليـة نقديـة وموضـوعية للاستفادة منها في رصد المعوَقات الثقافية للتنمية، وكيفية دعـم الجوانـب الايجابية لثقافة الشعوب العربية وتوظيفها في خدمة التنمية وتحويـل أبنـاء الأمة إلى كيان ثقافي له هوية مميزة قادرة على الاستفادة مما أنتجه التقـدم العلمي والتكنولوجي في إطار ثوابت الأمة ومقوماتها.

معوّقات برامج التعليم والتنمية في البلدان النامية:

إذا كانت برامج التنمية في الدول النامية تهدف إلى تحقيـق الرفاهيـة والعدالة الاجتماعية ، وتجنب كل ما يؤرق حياة الإنسـان مـن مشـكلات وأمراض اجتماعية تهدد حياة المجتمع. فإن التقرير الثاني للتنمية الإنسـانية في العالم العربي مثلا الصادر سنة 2003 يشير إلى أن المعرفة تكاد تكـون هي الفريضة الغائبة في مجتمعاتنا العربية على الرغم من تـوافر إمكانـات استيعاب وإنتاج وتوظيف المعرفة في عالمنا العربي، سواء علـى مسـتوى رأس المال البشري (العلماء والباحثين)، أو على مستوى الإمكانات الماديـة (التمويل والثروات الطبيعية) [11].

ومن الملاحظات التي أوردها هذا التقرير فيما يتعلق بالأوضاع الحالية المتصلة بالمعرفة والتكنولوجيا، أن أوضاع التعليم ما تزال غير مرضية في الدول العربية على الرغم من كل أنواع التوسع الكمي وما تحقق من إنجازات وجهود منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا، وهي أوضاع غير مرضية حتى بالمقارنة بدول نامية مثلنا. ومن أبرز السلبيات التي يشير إليها التقرير قلة الإنفاق على التعليم وتدني جودته، والأعداد الهائلة وتكدس الطلبة بالجامعات. فقد كان التوسع الكمي على حساب كيف التعليم وجودته ومخرجاته، كما أشار التقرير إلى الحاجة إلى تحسين كفاءة وجودة هيئات التدريس بمؤسسات التعليم المختلفة[12]. كما أن الرؤية الإستراتيجية للتقرير الثاني للتنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2003 ترى أن إعادة بناء المجتمع تقوم على نشر تعليم راقي النوعية يساهم في إعداد مواطنين يتعاملون بإيجابية مع المجتمع الذي يسعى إلى اكتساب العلم والمعرفة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة التعليم الذاتي والمستمر، وهذا يتطلب ترقية نوعية التعليم في جميع المراحل وإجراء تعديلات دورية مستمرة للتعليم وبرامجه ضمانا للجودة وخدمة أهداف التنمية المستدامة [13].

إن تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية، ونشاطات البحث والتطور في دفع عملية التنمية والتغيير لابد أن يستند إلى دراسة قدرات الإنتاج العلمي في الجامعات والمعاهد في الوطن العربي، كما يستند هذا إلى مدى توفر السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية التي تهدف ليس إلى الاستفادة من نتائج هذه النشاطات فقط، بل إلى تكثيف الطلب عليها وتوجيهها نحو الارتباط الوثيق بطلب برامج الإنتاج والتنمية الوطنية. ويقتضي توفر

مثل هذه السياسات اعتماد إستراتجية بعيدة المدى للتنمية، ترتكز في جوهرها إلى مبدأ الاعتماد على الذات وتسعى إلى خلق البنـــى التنظيميـــة وقنـــوات المعلومات والمشاركة بين مختلف المؤسسات بما من شأنه أن يجعل عمليـــة التنمية مشروعا وطنيا متكاملا تشارك فيه كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، لأن إتباع الطرق المنهجية في دراسة هذه العوامل وتشابكها علـــى مســـتوى الوطن العربي يتطلب استعراضا مفصلا للتجارب الذاتية لكل بلـــد، ويشـــمل ذلك دراسة البنى الداخلية للمؤسسات البحثية وتطوير المعاهد والجامعـــات، ورفع معدل الإنتاجية العلمية، ثم دراسة خطط التنمية وبرامجهـــا الجاريـــة والمخططة، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بتنفيذها. كما يشمل دراسة طبيعة العلاقات والأطر التنظيمية والسياسات التـــي تـــنظم العلاقـــات بـــين هـــذه المؤسسات.

وبناء على ما سبق ذكره فإن التحليل الدقيق والمنهجي لدور التعلـــيم في عملية التنمية والتغيير في الوطن العربي، سواء في صورته الحاليـــة أو الصورة المرجوة، لابد من أن يستند إلى قاعـــدة واســـعة مـــن المعلومـــات والإحصائيات والتحاليل الدقيقة والموضوعية. ومثل هذه الملاحظات والأفكار المقدمة سترتبط بفرضيتين أساسيتين يعتقد أن كل الدراســـات والمعلومـــات المتوفرة وتجارب السنوات الماضية قد دللت على صحتها وهما:[14]

- الفرضية الأولـــى:

إن الإنتاجية العلمية والبحثية في البلدان العربية أقل بكثير مما يمكـــن أن تقدمه قياسا بالطاقات الكبيرة من الكفاءات والمواهب التي تملكها، ومـــع أن هناك مؤشرات مهمة على نمو هذه الإنتاجية فإنها ما تزال في مجموعها أقل

من نصف ما تنتجه البحوث الإسرائيلية مثلا مع الفارق الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.

- الفرضيـــة الثانيـــة :

إن ارتباطات النشاطات التعليمية والبحثية العربية ببرامج التنمية لا يزال ضعيفا إجمالا. والجدول التالي يحدّد مؤشرات الاهتمام بالموارد البشرية في التعليم والتنمية في بعض الدول العربية مقارنـــة بدولـــة إســـرائيل. هـــذان الافتراضان يتعلقان بالصورة العامة ولا ينقصان من أهمية الجهود التي تبذل على مستويات عديدة في مختلف البلدان العربيـــــة لمواجهـــة التحديـــــات المعاصـــرة ولاسيما التحدي العلمي والتكنولوجي فـــي ظـــل هيمنـــة ثقافـــة العولمة، ومحاولة التغلب عليهـــا ضـــمن إطـــار الظـــروف والإمكانيـــات المتوفـــــرة.

لا شك أن الأقطار العربية حققت توسعا أفقيا متسارعا في برامج التعليم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم هذا التوسع المطرد في تخفـــيض معدلات الأمية، وزيادة حجم مدخلات التعليم الذي بدأ يشهد بـــدوره توســـعا كبيرا منذ الستينيات. إلاّ أن هناك في المقابل " مؤشـــرات كثيـــرة علـــى أن المستوى النوعي للتعليم لم يتطور بعد بصورة ملحوظة، وقـــد تكـــون هـــذه الظاهرة نتيجة متوقعة تصاحب التوسع الكمي الكبير الـــذي تحقـــق. إلاّ أن تطوير المستوى النوعي للبرامج التعليمية لن يتحقق دون جهود ذات طبيعـــة نوعية، ودون مراجعة للمناهج والبرامج الدراسية، وخلق الأطـــر اللاّزمـــة للحوار والنقد الذاتي من داخل مؤسسات التعليم وخارجها " [15]

إن الدول النامية عامة والعربية خاصة لا تستهلك المعرفة العلمية التي ينتجها العالم المتقدم علميا وتكنولوجيا بالشكل المطلوب، على الرغم من توفر الكفاءات والأطر العلمية الفنية القادرة على إنتاج واستثمار هـذه المعرفـة، ومرد هذا الضعف في إنتاج المعرفة حسب اعتقادنا ينحصـر فـي النقـاط التاليـة:[16]

إشكالية تتعلق بقيمة العلم والعلماء:

وتتمثل في عدم رفع قدر العلماء والبـاحثين والاحتفـاء بهـم ماديـا ومعنويـا، لأنهم أثمن ما يملكه المجتمع وأبرزهم قدوة يحتذى بها في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية وفي المحافل العلمية، لأن المعرفة العلمية هي أحد الحقوق الإستراتيجية للإنسان، وهي السبيل الوحيد التنمية والتطور.

إشكالية تتعلق بثقافة الديمقراطية:

وتتمثل في عدم نشر ثقافة الديمقراطية بأبعادهـا المختلفـة كثقافـة الحوار، وثقافة النقد، وثقافة الرقابة والمساءلة، وثقافة المشـاركة الإيجابيـة لأبناء المجتمع وخاصة الشباب منهم، والقضـاء علـى حـالات الانعـزال والانغلاق الذي يعيشه شباب العالم العربي اليوم، المتعلم منه والغير متعلم.

إشكالية تتعلق بالتحديات المعاصرة:

وتتمثل في عدم القدرة على التكيف مع المعطيات المعرفية الناتجة عن تسارع النمو العلمي والمعرفي، والتكنولوجي الجاري في الـدول المتقدمـة. ولعلَ هذا الذي يتطلب منا التدخل لمواجهة التحديات السابقة الذكر، إضـافة إلى التحدي الأمني والتحدي الحضاري...الخ.

كما يمكن حصر العوامل التي تعيق اكتساب المعرفة والتكنولوجيا في البلدان العربية فيما يلي:[17]

1- السياق المؤسسي داخل الدول العربية كالمؤسسات الوزارية والشركات الصناعية ومؤسسات الإنتاج والخدمات غير مؤهلة وغير قادرة على استيعاب المعرفة القادرة على مواجهة وحل المشكلات المحلية.

2- السياسات والفلسفات التربوية القائمة على التلقين وحشو عقول الطلبة بالمعلومات، والبعيدة تماما عن تعليم التفكير الناقد وعن تنمية روح الإبداع والابتكار.

3- غياب القدر اللازم من الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير، وهذا أمر يرتبط بالقدرة على استيعاب واستهلاك ومن ثم إنتاج المعرفة.

4- تخلف المستوى التكنولوجي داخل مؤسسات الإنتاج والخدمات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي.

رؤية نقدية لاستراتيجيات التعليم والتنمية في البلدان النامية:

إن مفهوم التنمية ظهر في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية في مطلع الستينيات من هذا القرن، وأخذ في الانتشار والتوسع وأصبح موضع اهتمام رجال السياسة والاقتصاد، ولم يخل أي خطاب سياسي أو بحث اقتصادي من عرض مفهوم التنمية... فإذا كان الاستعمار قد مارس سياسة النهب والسلب بالقوة والنفوذ العسكري، فأصبح النهب يمارس اليوم بأسلوب منظم ومتطور في إطار ما يسمى بخطط وبرامج التنمية (الاستعمار الاقتصادي). ومن يدرس برامج التنمية يجد الازدواجية في المفهوم واضحا بين الاستعمار والتنمية فكلاهما وجهان لعملة واحدة.

ولما انكشف الخداع ، لم يجد الغرب بدًا مـن الاعتـراف بمـا وراء المشاريع المشتركة للتنمية المزعومة من نوايا سيئة ومن تخطيط للسـيطرة على هذه الشعوب ونهب خيراتها باسم سياسة العولمة. وكان مـن نتائجهـا تزايد عدد الجائعين في العالم أكثر من أي وقت مضى ومن ثم زيادة نسـبة البطالين، وكذلك تزايد عدد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة ومن ثم زيادة نسبة الأمية في البلدان النامية. فبعد 40 عاما من تطبيق مثل هـذه البـرامج ارتفعت ديون العالم الثالث إلى أكثر مـن 1300 مليـار دولار، وأكثرهـا تراكمات لفوائد الديون المستحقة وليس هذا سوى تعبيرا عن جشاعة الأنظمة الغربية وعدم احترامها لأبسط حقوق الإنسـان. فالتنمية بهذا المفهوم تفتقد إلى أبسط المعايير الأخلاقية والقيم السلوكية التي تؤدي إلى تضامن الشعوب وتعاونها في إطار سياسة دولية تحكمها الأخلاق والمصالح المشتركة.

أ- التعليـم والعولمة والتحديـات الراهنة:

لقد تنوعت مشكلات وقضايا التعليم المعاصر، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في المجتمع الحديث. وجاءت كثيرا من هذه المشكلات لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية، التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر، كما لا تقتصر نوعية المشكلات التي تواجه المؤسسات التربوية والتعليمية على مستوى الدول النامية فقط أو الدول المتقدمة، بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجـها ومظاهرها علي تأدية الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات في جميع دول العالم. ففي الدول النامية على الخصوص كثيرا ما تعبر قضاياها عن مظاهر التخلف والتبعية، ومعوّقات التنمية والتحديث

التي تواجه مشاريعها التعليمية. " كما جاء جزء كبير من هذه المشكلات نتيجة للظروف التاريخية والاستعمارية التي مرّت بها هذه المجتمعات حيث ورثت مؤسساتها التعليمية الكثير من المشكلات التي عرقلت مسيرة التعليم. هذا بالإضافة إلى قلة الإمكانات المادية والتكنولوجية وعدم الاكتراث بالبحث العلمي وأهميته، وغير ذلك من مشكلات متعددة أخرى"[18] .

إن امتلاك العلم والتكنولوجيا في ظل التطوّرات العالمية الحاصلة يتطلب منا إحداث ثورة في التعليم لإيجاد جيل واع بما يدور في العالم، جيل يحافظ على هويته الوطنية وعلى أصالته لمواجهة تحديات العولمة وتداعياتها. فالعولمة واقع لا يمكن تجاهل أثاره المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والسياسية المستقبلية والتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، الأمر الذي يدفعنا غلى البحث عن أنجع الطرق والأساليب للاندماج والتكيَف مع السياسة العالمية الجديدة. ولا يخفى على أحد أن مجال التربية والتعليم هو من الأهداف طويلة المدى التي يريد الغرب التحكم من خلالها في الثروات المادية والبشرية للشعوب الضعيفة. لهذا ينبغي وضع آليات لإصلاح وتطوير التعليم بما يتناسب ومتطلبات واقع العولمة، وهو واقع سيفرض معارف جديدة ومناهج متطورة تتناسب مع متطلبات الواقع ومعطيات السوق.

كما أن التفكير في تطوير التعليم سيلتحم بصورة أكبر بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إليها كل الشعوب. كما يجب أن تنهض المناهج بمسئولية تمكين النشء من التعامل بذكاء وكفاءة مع المتطلبات الحقيقية والمتطورة للمجتمع، بحيث يكون الجوهر الحقيقي للعملية التعليمية هو المشاركة في البحث عن المعلومة وتنظيمها وتوظيفها، ولا بد أن تكون

المناهج في إطار عالمي بمعايير عالمية، توازن بين الحاضر والماضي والمستقبل، وتراعى حق الجيل الجديد في الاختيار. لهذا لا بد أن نفكر بطريقة عالمية، ونتصرف بطريقة محلية بحيث يكون البعد العالمي جزءا أساسيا من تفكيرنا.

إن التغيير المنشود بإيعاز من الغرب يهدف إلى مس العناصر الأساسية في تكوين الإنسان وتوجيهه وجهة معينة تتفق وتقترب من تصوَراته وتوجهاته، وهذا يعني التخلَي عن المقومات الأساسية للشخصية الوطنية والانصهار في ثقافة الغرب بدعوى نبذ التخلف وتحقيق الحرية والديمقراطية المزعومة. فنحن بحاجة ماسة إلى التغيير، لكن دون المساس بمبادئ ومقومات الأمة التي تميز مجتمعنا عن بقية المجتمعات، إذ يجب التأكيد على أهمية تفعيل كل الطاقات المادية والبشرية والوسائل العلمية مع الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية وغيرها من مقومات التحضر والتقدم. فمنظومة التربية والتعليم العربية في حاجة ماسة إلى التطوير، ومدرسة المستقبل يجب أن تكون مدرسة أصيلة تؤمن بالتغيير والتطوير، مدرسة متصلة عضويا بالمحيط الاجتماعي، وبمؤسسات الثقافة والإعلام، تضرب بأنشطتها في أعماق المجتمع وتمتد لكل من يستطيع أن يساعد في إعادة صياغة عقل الأمة ووعيها.

جاء في كتاب **فوكوياما** " **الثقـــة** " المترجم إلى العربية، أنه مـــع بـــروز أهمية و قيمة التعليم وانعكاساته المهمة على المجـــال الاقتصـــادي (زيـــادة العوائد)، وعلى المجال الاجتماعي (ارتفاع مكانة المتعلمـــين الاجتماعيـــة)، وارتفاع قيمة التعليم إلى مستويات غير مسبوقة. كما أن ارتفـــاع مســـتويات

التعليم أحدث تفاعلات اجتماعية وسياسية كبرى إلى جانب التفاعلات الاقتصادية، و يتجلى ذلك في مجال الحراك الاجتماعي الذي تشهده المجتمعات اليوم[19].

كما يؤكد **فوكوياما** على أن زيادة التنافسية العالمية في ظل ثورة المعلومات والعولمة سوف تجبر المجتمعات على الاهتمام " **بكيف وكم برامج التعليم والتكوين**"، وهو الأساس لرفع معدلات أداء رأس المال البشري أو التنمية البشرية لمواكبة المتغيرات العصرية." وأجرى فوكوياما مقارنة بين برامج التعليم والتدريب المتنامية في جنوب شرق آسيا التي أسفرت عن تجربة تنمية ناجحة، و بين برامج التعليم والتدريب غير الموفقة في أمريكا اللاتينية والتي أدت إلى تعثر برامج التنمية في هذه الدول[20] .

ويعود ضعف الدول النامية وعدم قدرتها على التحكم والسيطرة على التطور العلمي والتكنولوجي إلى عدم كفاءة نظامين رئيسين وهما: نظام التعليم، ونظام البحث العلمي في الدول النامية عامة والعربية على الخصوص، ويمكن الاستدلال على ذلك " بتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2003، والذي يشير إلى أن إسهام الدول النامية في البحث العلمي على المستوى العالمي قد تقلص من 6 % خلال الثمانينات إلى 4 % فقط خلال التسعينات، وبشكل عام فإن تكنولوجيا المواصلات والاتصالات إن أحسن توظيفها واستغلالها يمكن أن تكون أداة فعالة للتنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية البشرية، وهي التنمية المفتاحية لكل أنواع التنمية الأخرى "[21].

وإذا كانت التنمية المعلوماتية تنطوي على تحديات مادية وبشرية، علمية وتكنولوجية بالنسبة للدول النامية قد يصعب التنبؤ بها، فإنها تقـدم فرصـا عديدة لدفع حركة التنمية وتجاوز التخلف، وتحقيق التقدم الاقتصادي وزيادة قدرة النظم التعليمية على استثمار وتوجيه وتنمية الموارد المادية والبشـرية. لكن هذا يتطلب نظرة نقدية للسياسات التربوية والتعليمية المتبعة. كـل هـذا يؤكد على أن التقدَم العلمي والتكنولوجي أيا كـان نوعـه يـرتبط بسـياق المتغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع. إن التحديات المعاصـرة تسـتوجب البدء بتقييم موضوعي وواقعي للإمكانات العربية، وتطوير إستراتجية متكاملة تقوم على التعاون الفعَال والمشاركة الايجابية في مسـيرة الثـورة التقنيـة ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيا الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا نحن العرب تجاوز هذه الأوضاع المتردية وتشكيل مستقبلنا بأيدينا. وعليه " فثمة تساؤلات وتساؤلات، وإعادة نظر، ونقد ذاتي لاستيعاب دروس العلم والعمل والبحث عن أساليب وطرق عمل جديدة، تلك هي سبل التقـدم وتحقيق أهداف التنمية الشاملة "[22]

عموما إذا كان حاضر الفكر التربوي يشكل انحطاطا بالنسبة لماضيه التربوي، فإن مستقبل هذا الفكر يجب أن يتحقـق عبر عودة لا مشروطة إلى نقطة البداية، قصد استدراك وتعويض ما ضاع في الفترة الفاصلة بين ذلك الماضي الحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية، حيث توجد تلك السلسلة من المبادئ والمباحث التربوية التـي صاغهـا مفكرون كبار، أمثال: **ابن سحنون، والقابسي، والغزالي، وابن خلدون وغيرهم من قمم الفكر العربي**، لمعالجة هذا الحاضر التربوي المتأزم الذي يشكوا من عدة نواقص

وعلى رأسها الكم المعرفي الممل والحشو المعلوماتي الرهيب اللذان يميزان محتويات المناهج والبرامج التعليمية، وذلك على حساب الانتقاء النوعي للمعارف والمعلومات، وتدبيرها المعرفي الهادف كونها منقولة عن مناهج تربوية غربية بعيدة كل البعد عن المشاكل والتحديات الحقيقية التي تواجه مجتمعاتنا العربية [23]. من هنا تأتي ضرورة تبني سياسة تعليمية وإستراتيجية تنموية، ومحاربة كل ما من شأنه أن يعيق تحقيق الأهداف المسطرة، وتعطيل الطاقات البشرية على النمو والابتكار وأداء دورها المنوط بها وفق فلسفة تربوية وتعليمية واضحة المعالم والأهداف.

ب ــ إستراتيجية التعامل الناجع ع العولمة :

على دول العالم الثالث التعامل مع هذا الواقع الجديد بكل موضوعية وعقلانية، إذ لا يمكن التعامل مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بمنهج ومقاربة كأي دولة عادية بغض النظر عن قوة وحجم ونفوذ هذه الدولة وهيمنتها على العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. رغم أن المنطق السليم والأعراف الدولية ترفض سياسة القوة والهيمنة، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح إستراتجية عليا تعكس قوتها العالمية، وتدفعها لتجاوز حدود السيادة والعقلانية، إذ لم تعد السياسة تتقيد بالأخلاق، ولهذا يجب التعامل معها بمقاربة واقعية، والعمل على توفير شروط وأساليب التكيَف مع هذا الوضع بما يخدم المصالح المشتركة. فالدول الآسيوية وبعد أن أدركت فلسفة هذه السياسة العالمية استطاعت أن تتعامل مع هذا الوضع وتستفيد منه أو على الأقل التخفيف من تأثيره السلبي لوضع الأقوى في إطار خدمة التنمية المحلية، والعمل على اكتساب آليات التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية استطاعت في الآونة الأخيرة أن تثبت منطلقات هذا التوجه والذي من مظاهره: دعم الاستثمار الأجنبي، تشجيع الشراكة والانسجام مع المقاييس الدولية في التعامل الاقتصادي والتجاري بما فيها التعامل مع منظمة التجارة العالمية (GAT)، واتباع سياسة عقلانية وترشيد الموارد المالية خدمة لأهداف التنمية المحلية وتسوية الديون الخارجية وتحسين مستوى المعيشة [24]. وعليه فإن إمكانية التعامل مع العولمة بمقاربة إيجابية دون المساس بمقومات الأمة وثوابتها يتوقف على عوامل كثيرة منها: [25]

1 – ترتيب البيت من الداخل، أي تحديد القدرات وتشخيص المشاكل وتصنيفها، إذ لا يمكن الدخول في العولمة دون وجود سياسة اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم والأهداف. ففي ظل التوجه الليبرالي مثلا لا يمكن إقامة اقتصاد سوق بدون بنوك لها صلاحيات وممارسات ليبرالية مع ضرورة توجيه وتحكم الدولة فيها لحماية العلاقات والاحتياجات الاجتماعية.

2 – معالجة المشاكل الداخلية بموضوعية وثبات تجنبا للوقوع في أخطاء تؤثر سلبا في مسارها التنموي، وتبني التجارب الايجابية التي جسدتها دول أخرى.

3 – تفعيل العلاقة بين التعلم والتنمية، باعتبارها وجهين لعملة واحدة لابد من تفاعلهما وتكاملهما، هذا إضافة إلى وجود إدارة تؤمن بالإصلاح والتغيير والتطوير، وكفاءة عالية في فهم آليات وتقنيات هذا التغيير. وبالمقابل إذا لم يتم تكوين أجيالا بقدرة عالية تقنيا وعلميا لا يمكن خلق إدارة عصرية تساير التطور العالمي السريع... وهذا المنهج تبناه ساسة بعض الدول ووفقوا في

الدفع ببلدانهم إلى مصاف الدول المتطورة كما هو الحال في تايوان وماليزيا وإندونيسيا وغيرهم. هناك إذن خلاف كبير بين الدارسين والمحللين في النظر إلى الطريقة التي ينبغي إتباعها للتعامل مع ثقافة العولمة أو لدرء خطرها على الدول المتخلفة. فمنهم من يرفضها باسم عولمة بديلة لم تتضح معالمها بعد، ولا كيف يمكن الوصول إليها. ومنهم من ينادي بالعكس بالانخراط السريع والكامل فيها لما تتضمنه من فرص وإمكانيات للتقدم والنمو ومسايرة تطورات العصر.

ففي بلدان العالم الثالث عموما ومنها البلاد العربية لقد أصبح من الواضح أن موقفها من العولمة ينحو نحو المقاومة والمواجهة، وأن هذه المواجهة تتخذ شكلين رئيسيين. **الأول** هو المقاومة عن طريق تجاهل ما يجري واعتباره حركة خارجية لا تعنينا وغير ذات أهمية مع السعي إلى الحفاظ على البنيات والهياكل التقليدية المعروفة. أما **الثاني** فهو مواجهتها باسم عولمة بديلة تحل محلها، والمطلوب هنا هو إدراك التناقضات والتوترات العميقة التي تثيرها العولمة، والسعي في إطار عمل ديمقراطي يستوعب نشاطات فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة ومتعددة، ويتطلع إلى بناء أسس مؤسسات دولية جماعية وفي إطار تكتلات إقليمية، إلى تغيير شروطها وآليات عملها بما يضمن إنقاذ المصالح المشتركة، والاستفادة من هذه الإمكانيات ذاتها من أجل تطويره وتعميق أسس التعاون والتضامن بما يتفق واحترام القيم الإنسانية الأساسية من تفاهم وعدالة ومساواة وكرامة وحرية.

إن الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع فلسفة العولمة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، أي فلسفة ذات طابع موضوعي نابع من موضوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي الإستراتيجية التي تستطيع أن تقي البلدان الضعيفة (الدول النامية) مخاطر العولمة وتحول هذه البلدان إلى عامل فاعل وقوة مؤثرة في ميزان القوى بحيث يحسب لها حسابها بين القوى الدولية التي تقرر مصير التحوَلات العالمية. ولا يمكن لهذه البلدان أن تفرض وجودها وتصون كرامتها بين الأمم في ساحة السياسات الدولية، وهذا الصراع الحضاري إن هي بقيت بعيدة عما يجري في العالم من تحولات عميقة وخطيرة لا يمكن إغفالها.

الخاتمـــة:

يمكننا التصريح في النهاية بأن تحقيق مثل هذه الأهداف السامية يقتضي من المختصين تثمين الدور المستقبلي للنشء وذلك بفتح مجالات جديدة لمواكبة متطلبات الواقع ومتغيراته. ولبلوغ تلك الغاية يحتاج ذلك إلى إتقان التعليم في جميع مراحله، وتفعيل دوره في المجتمع ليكون قادرا على دفع حركة التغيير والتنمية المطلوبة التي تواكب تطورات العصر. لأننا أمام تحديات داخلية وخارجية وخاصة المستقبلية منها، تحتم علينا إعادة النظر في المسار الذي تنتهجه سياستنا التعليمية في إعداد وتكوين أجيال قادرة على مواجهة التحديات. وكل ما في الأمر أننا بحاجة إلى بناء منظومة تعليمية ووضع استراتيجية تنموية تتلاءم مع متطلبات المجتمع واحتياجات السوق... نحن اليوم أمام ثورة علمية وتكنولوجية وعالم متطور لم يعد فيه مكانا للضعيف والمتخاذل، ولا للمتزمت والمتعصب. خاصة إذا علمنا أن ثقافة

العولمة لم تعد ترتبط بعالم الاقتصاد فقط بل طالت جميع جوانب الحياة بما فيها الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى التربوية منها.

قائمة المراجـــع :

1- محمد فائــق: **حقوق الإنسان والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000 ، ص 108.

2- شبل بدران : **التربيـــة والمجتمـــع**، دار المعرفة الجامعية ط1، الإسكندرية، 2003، ص.195

3- مصطفى محسن : **التربية وتحولات عصر العولمة** ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، المغرب، ص ص40-47.

4 - Georges Gurwitch: **la vocation actuelle de la sociologie** (antécédents et perspectives), T.II, 3ed. Paris, 1969, PP.464 – 465

5- نور الدين زمام : **معضلات التفسير السوسيولوجي (واقع سوسيولوجا العالم الثالث)**، مقال مقدم للملتقى الوطني الأول حول: "علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات ؟ " وهران أيام 04 ، 05 و 06 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .

6- نبيل السمالوطي: **التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي**، دراسات إسلامية نصف شهرية ، العدد 112، القاهرة، 2004، ص 18.

7- سعيد إسماعيل علي: **التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين**، عالم الكتب، القاهرة 1988، ص ص118- 119.

8-محمد لبيب النجيجي : **الأسس الاجتماعية للتربية**، دار النهضة العربية للنشر، ط7، بيروت، 1978 ، ص .14

9-نبيل السمالوطي: مرجع سابق ، ص 23 – 24 .

10- المرجع نفسه، ص 15- 18.

11- المرجع نفسه، ص.81

12- المرجع نفسه ، ص 82 .

13- المرجع نفسه، ص99 .

14- عصام النقيب: **دور التعليم في التنمية والتغير في الوطن العربي**، المستقبل العربي، الســنة الثامنــة، العدد 81. نوفمبر 1975، ص.58

15- المرجع نفسه، ص .59

16- نبيل السمالوطي : مرجع سابق، ص56- 62 .

17- المرجع نفسه، ص 80 .

18- عبد الله محمد عبد الرحمان: **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1991، ص 215.

19- نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 42.

20- المرجع نفسه، ص.49

21- المرجع نفسه، ص.71

22- محمود عبد الفاصل: **الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرية تقويمية)**، عالم الفكر، المجلد17، العدد 4، 1977، ص .85

23- عبود عبد الغني: **التربية ومشكلات المجتمع**، دار الفكر التربوي ، 1980، ص95.

24- إسماعيل دبش : **مقاربة واقعية للعولمة**، رسالة جامعة سطيف، العدد الأول، جانفي 2004 ، ص.67

25- المرجع نفسه، ص 68 – 69.